مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (I)

ندوة من إعداد: ياسين الحاج صالح
المشاركون: أحمد فايز الفوّاز،
ميشيل كيلو، علي العبدالله

ياسين الحاج صالح: لماذا كانت العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة إشكاليّةً وقلقةً دائمًا حتى قبل التدخُّل السوريّ في لبنان؟ وهل كان للمثقفين السوريّين تأثير في هذه العلاقات؟

أحمد فايز الفوّاز: أعتقد، بدايةً، أنّ الأساس الذي نهضتْ عليه إشكاليّةُ العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة هو عمليّة تقسيم بلاد الشام إلى جملة من الكيانات وُضِعَتْ تحت سيطرة فرنسا وإنكلترا، اللتيْن سادت علاقتَهما تناقضاتٌ كبيرةٌ في المصالح، واعتمدتْ كلٌّ منهما سياسةَ «فرِّقْ تَسُدْ» داخل الكيانات التي حكمتاها. وكان يُمْكن، مع الأيّام، تجاوزُ المفاعيل السلبيّة لهذا التقسيم، لو لم تَجْرِ تغذيةٌ موضوعيّة مستمرّة للسلبيّات، من خلال الفشل المستمرّ لعمليّة تكوين الدولة الديمقراطيّة الحديثة، أيْ دولةِ كلّ المواطنين، ولو لم تُظْهر الفئاتُ الحاكمة في كلا البلديْن قِصَرَ نظرٍ كبيرًا ومحدوديّةً كبيرةً في معالجة المشكلات السياسيّة والاقتصاديّة التي تنشأ بشكل طبيعيّ بين الكيانات المختلفة. والملاحَظ أنّ نموّ المشكلات، وابتعادَ الكيانات بعضِها عن بعض، كانا يجريان بالتزامن مع بدء أوروبا الغربيّة المنقسمة إلى قوميّات متعادية والخارجة من حربٍ مدمِّرةٍ (هي الحرب العالميّة الثانية) بتجاوز انقساماتها وبناءِ وحدتها تدريجيّاً عبر التصالح والمساومات التي تأخذ المصالحَ المختلفةَ بعين الاعتبار. بكلام آخر: كانت بلاد الشام بعد الحرب العالميّة الأولى خارجةً من العهد العثمانيّ، أيْ أنّها لم تكن قد تعرَّفتْ على الحداثة، وكانت تحتوي ـ ولا تزال ـ على انقسامات طائفيّة ومناطقيّة عميقة ومن ثمّ على تنوّع وتناقض في المصالح الماديّة والرؤى والتصوّرات عن الماضي والحاضر والمستقبل؛ وهذه التنوُّعات والاختلافات لم تقدَّرْ حقَّ قَدْرها ولم تعطَ ما تستحقّه من اعتبار. ومع أنّه لا بدّ من الإشادة هنا بالقدرة التي أظهرتْها الحركةُ الوطنيّةُ في كلا البلديْن على توحيد التيّارات والفئات الاجتماعيّة على شعار الاستقلال الوطنيّ، وفي النضال الطويلِ المدى من أجله، فقد كان من الضروريّ أن تستمرّ وتتطوّر سياسةُ معالجة التناقضات والاختلافات في المصالح في إطار الوحدة الجامعة، الأمرُ الذي يتطلّب من القيادات السياسيّة نضجًا كبيرًا وبعدَ نظرٍ وتغليبًا للمصالح العامّة على المصالح الجزئيّة. لكنّ هذا النوع من القيادات لم يكن موجودًا لا عندنا في سورية ولا عندهم في لبنان: فعندهم كان تكوينُ القيادات يجري ضِمْنَ الحواضن الطائفيّة، وعندنا كان يجري ضمن الحاضنة العسكريّة بالدرجة الأولى ولفترة طويلة ـ وكلا النوعيْن من الحواضن غيرُ صالح غالبًا لتكوين قيادات سياسيّة.

إلى ذلك يضاف الانقسامُ العميق في العالم العربيّ بعد الحرب العالميّة الثانية، والذي ترافَقَ مع الانقسام العالميّ بين معسكريْن، وتطوُّرِ حركة التحرر الوطنيّ العالميّة كتعبير عن نهوض الأمم الرازحة تحت الاستعمار. في سوريّة كانت النزعة الوحدويّة العروبيّة هي الطاغية، في حين سادت في لبنان الرسميّ النزعةُ الانعزاليّةُ كتعبير طبيعيّ عن خوف الأقليّة ـ أيّةِ أقليّة ـ على مواقعها، الأمرُ الذي لا يعالَجُ إلا بسياسةٍ طويلةِ النَّفس قائمةٍ على الديموقراطيّة وعلى الاحترام العميق لحقوق كلّ الأطراف.

هناك فرق آخر بين سوريّة ولبنان، يتعلّق بالإنتاج الماديّ: ففي سوريّة حَدَثَ في الأربعينيّات والخمسينيّات ما أُسمّيه الثورةَ الزراعيّةَ التي كان عمادَها الجرّارُ الزراعيُّ (التراكتور) والحصادةُ ومحرِّكُ الديزل، فضلاً عن فلاحةِ أراضٍ جديدةٍ واسعةٍ تُنتج الحبوبَ والقطنَ وتزيد من الدخل الوطنيّ وتطوِّر الصناعةَ والتجارةَ. وأمّا في لبنان فقد نمت البنوكُ والخدمات، ونشط الاستيرادُ من الخارج، ونما الميلُ في الصناعة والحكم إلى تحديد العلاقات الاقتصاديّة بين سوريّة ولبنان وصولاً إلى ما سُمِّي «القطيعة» بين البلديْن.

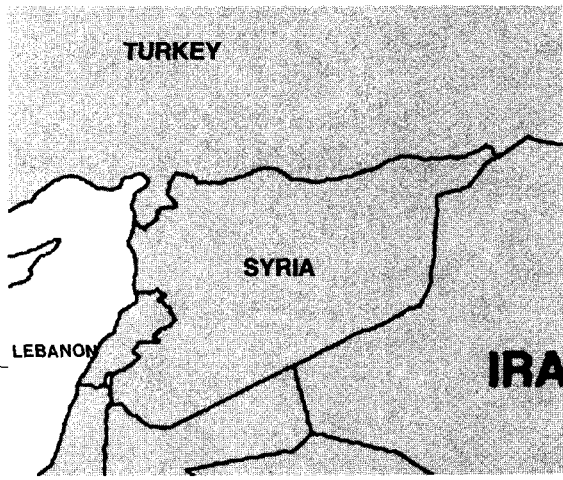

لبنان: إسفين في خاصرة سوريّة، أم طفل صغير في رحمها؟

كذلك نمت الفكرةُ الاشتراكيّة في سوريّة ولبنان في الوسط الشعبيّ، بينما ازداد العداءُ للاشتراكيّة في لبنان ليس في السلطة وحسب وإنما أيضًا في الأوساط المرتبطة بالدولة وفي الميدان الاقتصاديّ المؤثّر على السلطة ـ وهو ميدانُ نشاطٍ ماليّ وخدميّ في الغالب.

هزيمة حزيران ١٩٦٧ أضافت عناصرَ جديدةً في تعقيد العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة، ناجمةً عن نموّ دور إسرائيل وتأثيرها في المنطقة بل وخطرها تحديدًا على لبنان وأطماعها فيه ككيان وأرضٍ ومياهٍ ودورٍ اجتماعيّ اقتصاديّ في المنطقة العربيّة وفي الشرق الأوسط.

كلّ هذه الأمور كانت مبعثَ إشكالات في العلاقة السوريّة ـ اللبنانيّة، حتى قبل الدخول العسكريّ السوريّ إلى لبنان عام ١٩٧٦، وهو دخول أضاف بدوره إشكالاتٍ جديدةً إلى تلك العلاقة التي تتحكّم بها السلطاتُ الحاكمةُ في البلدين، من دون أن يكون للكتلة الشعبيّة تأثير يُذْكر فيها. والأمر عَيْنُه ينطبق على المثقفين أيضًا، الذين لم يكونوا يتمتّعون بوعي متميّز عن «الوعي العامّ.»

ميشيل كيلو: أشارك الدكتور فايز في أنّ الإشكالات قديمة، تَرْجع إلى المرحلة السابقة لتشكُّل سوريّة ولبنان كدولتيْن مستقلتيْن، وإلى ما ترتّب على قيامهما من نتائجَ جعلتْ سوريّةَ ترى في لبنان ضربًا من إسفين مغروس في خاصرتها يهدِّد أمنَها، وجعلتْ لبنانَ يرى في سوريّة ـ وهي التي تحتويه حتى ليبدو على الخريطة وكأنّه طفل صغير يستقرّ في رحمها ـ خطرًا عليه يهدِّد بابتلاعه. في نشأة لبنان أنّه لا يجوز أن يكون ممرّاً أو مقرّاً للاستعمار (ممرّاً إلى سوريّة أو مقرّاً ضدّها)، ولا يجوز أن تَنْتهك سوريّةُ استقلالَه وأن يمدّ يدَه إلى الخارج يحتمي به منها باعتبارها رمزَ عروبةٍ تخترقه. لكنّه قرّر أن يعيش على هامشها، احترامًا لتوازناته الداخليّة ولخصوصيّاته التاريخيّة والثقافيّة.

بسبب ظروف الولادة والنشأة وما خالطها من التباس، وبقاءِ لبنان موصولاً بسوريّة كمجتمع ومفصولاً عنها كدولة، غَلَبَ طابعٌ أمنيٌّ مبكّر على علاقات البلديْن شَحَنَها بعدم الثقة والشكّ والخوف المتبادل، وانعكس على روابطهما جميعها، بما فيها الاقتصاديّة. هذا الطابع الأمنيّ تزايَدَ بعد وصول البعث إلى السلطة عامَ ١٩٦٣. وزاد الطينَ بلّةً أنّ سوريّة اعتبرتْ لبنانَ كيانًا مصطنعًا يَفْتقر إلى مقوّمات عيش ثابتة فَرَضَ الخارجُ وضعَه الخاصَّ عليها، وغَرَسَه في خاصرتها لأغراض ومصالح ستَرْتطم دومًا بالأغراض والمصالح التي تتبنّاها الدولةُ السوريةُ وتقوم عليها. بالمقابل، رأت نخب لبنانيّة في سوريّة تجسيدًا لشرق عربيّ / إسلاميّ متأخّر ثقافيّاً واجتماعيّاً، ميولُه قوميّة / دينيّة = احتوائيّة ودمجيّة، وأَقْلقَها أنّ سوريّة رفضتْ دومًا ـ حتى في طورها «البرجوازيّ» ـ أن تَعْتبر نفسَها كيانًا تامّاً له دولة نهائيّة.

ضَخَّمَ هذا الطابعُ الأمنيّ العلاقةَ بين الدولتيْن وحمّلها مضامينَ سياسيّةً استراتيجيّةَ الأبعاد، تَرْتبط بهويّةِ كلٍّ منهما وتكامُلِه، وانعكس على صلاتهما، حتى قبل ضياع فلسطين، الأمرُ الذي عَزَّز شكوكَ سوريّة وحَوّلها إلى مخاوف جعلتْها ترى في لبنان قطاعًا لا يَخْضع لسيطرتها من جبهتها العسكريّة، ونقطةً رخوةً قابلةً للاختراق يصيب ضعفُها منها مَقْتلاً. في هذا الفهم، يكون تصحيحُ العلاقة هو أوّلَ ما يتبادر إلى الذهن، ريثما يصير ممكنًا إرجاعُ الأمور إلى نصابها، أو إعادةُ لبنان إلى وطنه الأمّ الذي اقتَطَعَ تشكيلُه المصطنعُ أجزاءً واسعةً منه منذ عشرينيّات القرن الماضي.

أودّ أن أقول سلفًا إنّ تصحيح العلاقة يكون أولاً بإزالة طابعها الأمنيّ كطابع مقرِّر. ويكون ثانيًا بالاعتراف بلبنان دولةً مستقلّةً لها مصالحُ خاصةٌ وأخرى مشتركةٌ مع سوريّة. ويكون ثالثًا بتنمية مواقف مشتركة بين الدولتين تقوم على هذه المصالح المشتركة،

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (I)

على أن يتمّ تعريفُها وتحديدُها في علاقة تفاعليّة ترتكز إلى النِّدِّيّة والمساواة، تأخذ خصوصيّاتِ كلٍّ منهما في عين الاعتبار، وتَحْترم إرادةَ بنائه وأبنائه وحقَّهم في التعبير عن مواقفهم والدفاع عنها: فلا طغيانَ لطرف على آخر ولا دمج، خاصةً إنْ كان قسريّاً، بل تكاملٌ يقوم على تفاعل حرّ ومتناسق، لكلٍّ من طرفيْه حقُّ تعيين طريقةِ إسهامه فيه وطابعِه.

علي العبد الله: أنا أعتقد أنّ العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة تعاني مشكلةً قابلةً للحلّ، لا إشكالاً مستعصيًا على العلاج. منذ البداية حُكمتْ هذه العلاقات بتناقض بنيويّ. فقد تكوّنتْ دولةُ لبنان الكبير على فلسفة سياسيّة ديمقراطيّةٍ في الظاهر، طائفيّة في الجوهر: إذ اعترف الأساسُ الدستوريُّ (الميثاق) الذي صيَغ لبنانُ على ضوئه بـ ١٧ طائفة، وجَعَلَ شؤونَ هذه الطوائف ومواقعَها في الهرم السياسيّ محرّماتٍ مَنَعَ نَقْدَها وعاقَبَ عليه، كلُّ هذا في مجتمع تتحكّم فيه مجموعةٌ من العائلات النافذة في طوائفها. وهذا حَوَّلَ «الديمقراطيّةَ» اللبنانيّةَ إلى أداة بيد نظام عائليّ /طائفيّ ضيّق. فإذا كان هذا التكوين قد فَتَحَ المجالَ أمام نموّ حريّات سياسيّة وثقافيّة فإنه وضَعها تحت سقف طائفيّ وسيطرة عائليّة، وهذا جَعل تغييرَ الأوضاع والأشخاص عبر الوسائل الديمقراطيّة محالاً.

في المقابل قام الكيان السوريّ على أرضيّة ليبراليّة نسبيّاً: المواطنة، والحريّات السياسيّة،.... إلخ في ظلّ ثقافة سياسيّة عروبيّة مَشُوبة بمحليّة ومرتبطةٍ بدرجة من درجات الوعي الشقيّ، الناجمِ عن الإحساس بالغُبْن نتيجةً لاقتطاع أجزاء من الكيان السوريّ وإلحاقِها بدولة لبنان الكبير. وقد عَبَّرَ هذا الوعيُ الشقيُّ عن نفسه برفض الاعتراف بالكيان اللبنانيّ، والتركيزِ على إقليم بلاد الشام، واعتبارِ سوريّة وريثةَ الشرعيّة ودمشقَ عاصمةَ القرار فيه. وترتَّبَ على هذا التناقض بقاءُ العلاقة متوتِّرةً وصِداميّةً في أحيان كثيرة، وقَيَّدَ فرصَ حلّ المشكلات بين البلدين بتلبية مطالب متعارضة.

فالتيّار السياسيّ النافذ في لبنان يبحث عن تكريس الكيان اللبنانيّ وطنًا نهائيّاً عَبْرَ صيغة محدَّدة هي: فصلُ العروبة عن الإسلام؛ وتحديدُ دلالة العروبة بالكيان، أيْ ألاّ تؤدي عروبةُ لبنان إلى زواله؛ ومن ثمّ رفضُ الوحدة العربيّة العلمانيّة؛ وتخويفُ اللبنانيّين من العرب ومن السوريّين بخاصة، باعتبارهم خطرًا على الكيان اللبنانيّ؛ والتبشيرُ بتفوُّق اللبنانيّ على جواره بعامة وعلى السوريّين بخاصة. وهذا شكّل نقطةً سوداء في الثقافة السياسيّة والاجتماعيّة اللبنانيّة، أو بدايةً عنصريّةً تكرّستْ لاحقًا بتحويل «السوريّ» إلى مزيج من الشرّ والتخلُّف، وبوضعه في مكانةٍ أقلّ من حيث القدرة والكفاءة كقاعدة لرفض مترتّبات ميزان القوى بين البلديْن الذي يَمْنح سوريّةَ فرصًا أكبرَ للسيطرة على مفاصل العلاقة بينهما، وهذا يستدعي توفيرَ حمايةٍ خارجيّةٍ للبنان (كانت آتيةً من فرنسا في البداية ثم دخلت الولاياتُ المتحدةُ على الخطّ، وبعدها غدت إسرائيل لدى قطاع محدود من اللبنانيّين هي الضمانةَ لاستقلال لبنان).

أما حكّام سوريّة فقد تحفّظوا على قيام الكيان اللبنانيّ واعتبروه كيانًا مصطنعًا، مع أنّ صفة الاصطناع تنطبق على الكيانيْن السوريّ واللبنانيّ معًا. كما اعتبروه قطعةً من سوريّة، ورفضوا الإقرارَ به كيانًا شرعيّاً، ولم يقيموا معه علاقات دبلوماسيّة، بل دخلوا معه في صراعات، مُبْرزين قضيّةَ الأقضية السوريّة التي أُلحقتْ به. وقد ارتفعتْ نبرةُ هذه المآخذ بعد صعود التيّار القوميّ وقيام الوحدة السوريّة ـ المصريّة، وعَلَتْ بعد الثامن من آذار عام ١٩٦٣ نبرةُ النقد والرفض باتّهام النظام اللبنانيّ بالارتباط بالغرب والتآمر على الوحدة والثورة. وبعد دخول القوات السوريّة إلى لبنان عام ١٩٧٦ أخذت العلاقةُ شكلاً آخرَ انتقلتْ به من الرفض والاتّهام إلى محاولة إجراء تعديلات في بنية النظام اللبنانيّ تتّفق مع النزعة الشموليّة القائمة في سوريّة. وقد حصل في هذا المجال الكثيرُ، خاصةً في باب تعميم السياسة الأمنيّة التي تعتمدها السلطةُ السوريّةُ منذ عقود على لبنان.

لو كنتُ لبنانياً لاستغللتُ فسحة الحريّة من أجل إقامة نظام ديموقراطيّ يَدْفن الطوائف ويبني الدولة (غورو يعلن دولة لبنان الكبير برعاية الطوائف)

أمّا دور المثقفين السوريّين في صياغة العلاقات بين البلديْن أو التأثير فيها فلا يكاد يُلحظ. ذلك لأنّ سيادة التحليلات السوفيتيّةِ الطراز حول «يسار ويمين،» و«أنظمة تقدُّميّة وأخرى رجعيّة،» على الثقافة السياسيّة السوريّة قد صَبَغَتْ نظرةَ المثقفين السوريّين إلى لبنان وقضاياه، وحَدَّدتْ مضمونَها، وهو: إدانة النظام اللبنانيّ، وتبنّي وجهة النظر السوريّة الرسميّة التي كانت تضعه في خانة الرجعيّة.

هناك ديمقراطيّة لبنانيّة، فيها الكثيرُ من النواقص والعيوب، لكنّها ضمنتْ مستوًى معقولاً من الحريّات العامة. لماذا كان تأثيرُها الإيجابيّ محدودًا في العالم العربيّ؟ وهل هناك علاقة بين الحرب اللبنانيّة والديمقراطيّة اللبنانيّة؟

ميشيل كيلو: هناك حريّات في لبنان، ديموقراطيّة وشخصيّة. وهناك نقابات وأحزاب وصحافة حرّة وبرلمان... الخ. لكنّ لبنان ليس بلدًا ديموقراطيّاً لأنّ نظامه طائفيّ؛ والطائفةُ لا تَصْلح حاضنةً للديموقراطيّة، لأنّها تكوينٌ ما قبل مجتمعيّ، بل لاغٍ للمجتمعيّة. لبنان بلد حرّ، تَحْتجز طوائفُه إمكانيّةَ نموّ حريّاته إلى ديموقراطيّة. لو كنتُ لبنانيّاً، لاستغللتُ فسحةَ الحريّة من أجل إقامة نظام ديموقراطيّ في بلدي يَدْفن الطوائفَ ويبني الدولةَ. أما السبب في تأثير «الديموقراطيّة اللبنانيّة» المحدود في العالم العربيّ فيَرْجع في تقديري إلى حاضنتها الطائفيّة، التي حَوّلت الحريّةَ إلى أداة تَحْفظ توازناتِها، وكانت تنقضّ عليها كلما هَدَّدَ وجودُها قواعدَ لعبتها وسيطرتها.

علي العبد الله: عادةً ما يأخذ حديثُ السياسيّين والمثقفين اللبنانيّين عن «الديمقراطيّة» اللبنانيّة صفةَ الإطلاق، من دون كشفٍ عن نقاط ضعفها الناجمِ عن ارتهانها للطائفة السياسيّة التي تسيطر عليها العائلاتُ، والذي جعلها ديمقراطيّةً عرجاءَ وناقصةً أتاحت ـ كما أشار الأستاذ ميشيل ـ مستوًى من الحريّات (الصحافة، تشكيل الأحزاب...) وحَجَبَتْ أخرى (كالاحتكام إلى الرأي العامّ، وتغييرِ النظام السياسيّ أو رموزه عبر صناديق الاقتراع). نعم، شكّلت «الديمقراطيّةُ» اللبنانيّةُ في جوانبها الإيجابيّة نقطةَ جذبٍ، خاصةً للمثقفين السوريّين الذين رَزحوا تحت وطأةِ سلطاتٍ تُصادر حقّ النقد والتقويم والمعارضة. لكنّ هذا الجذب لم يكن كافيًا لتَلْعب «الديمقراطيّةُ» اللبنانيّةُ دورًا هامّاً وإيجابيّاً في الحياة العربيّة بعامة، والسوريّة بخاصة، وذلك للأسباب التالية: مناخُ المجابهة العربيّة ـ الإسرائيليّة؛ والأثرُ الإيجابيّ لبعض إجراءات النُّظُم الشموليّة الاجتماعيّة (كمجّانيّة التعليم والصحّة ودعم الموادّ الغذائيّة)؛ وحجمُ لبنان وارتباطاتُه العربيّة والغربيّة.

وعلى صعيد آخر يُمْكن تحديدُ دور «الديمقراطيّة» اللبنانيّة في تفجير الحرب الأهليّة. فقد قاد دمجُ الديمقراطيّة بالطائفيّة السياسيّة التي تسيطر عليها العائلاتُ إلى إنتاج أزمات متلاحقة، وذلك بسبب تثبيت التوازن الذي حَكَمَ ميلادَ الكيان اللبنانيّ (الرئاسات الثلاث والمناصب الرئيسة في الدولة وامتيازات الطوائف) رغم المتغيِّرات البشريّة والاقتصاديّة والسياسيّة، وبسبب حَجْزِ التطوُّر الطبيعيّ وراء سدّ الميثاق/ الصيغة الذي قاد إلى انسدادِ أفقٍ سعت القوى السياسيّةُ النافذةُ في الكيان اللبنانيّ إلى تجاوزه بتوجيه إصبع الاتّهام إلى قوى غير لبنانيّة، فلسطينيّةٍ تحديدًا، وتحميلِها مسؤوليّةَ تأزيمِ الأوضاع وتخريبِ التعايش في لبنان. ورأى قطاع من تلك القوى السياسيّة النافذة في اعتراف مصر بإسرائيل اعترافًا بشرعيّة الدولة الدينيّة، وسعى إلى تكريس لبنان كيانًا مسيحيّاً باستلهام التجربة الصهيونيّة، فأَشْعل الحربَ للإبقاء على الصيغة ومترتّباتها.

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (I)

أحمد فايز الفوّاز: يجب أن نميِّز بين الديمقراطيّة كمثال، والديمقراطيّة كواقع. كواقع، هناك ديمقراطيّة في لبنان، وإنْ كانت بعيدة عن المثال إلى حدّ كبير. وهي ديمقراطيّة لم يتوفَّرْ مثلُها لأيّ بلد عربيّ إلاّ في فترات قصيرة، لكنَّها اشتملتْ على عيوب بنيويّة منعتْها من التطوُّر، وحالت بينها وبين بناء الدولة الحديثة الديمقراطيّة، أيْ دولةِ كلّ المواطنين، وبالتالي حَجبتْ إشعاعَها وخَفضتْ من تأثيرها في الوسط المحيط بلبنان، فينا نحن السوريّين مثلاً. ولكي أُوضحَ الفكرة أَضْربُ مثالَ ما يُسمّى بالديمقراطيّة الكولونياليّة (كما في جنوب أفريقيا) التي تميِّز بين المواطنين، فتعطي للمستوطنين حقوقًا لا تُقرّ بها للسكّان الأصليّين. في لبنان كان هناك نوع من التمييز، وإنْ كان غيرَ قابل للمقارنة بجنوب أفريقيا، ومازال موجودًا في الأفكار والإيديولوجيّات. وهو باعتقادي الأمرُ الأساسيّ الذي يَحُول دون أن يتجاوز المجتمعُ اللبنانيُّ حالةَ انقسامه، ويشوِّه ـ بل يكاد يَقْتل ـ الديمقراطيّةَ اللبنانيّة.

في لبنان، العقد الاجتماعيّ المؤسِّس للدولة معقود بين الطوائف أولاً، لا بين الأفراد بمعزلٍ عن طوائفهم، كما ينبغي أن يكون الأمرُ في الدولة الديمقراطيّة. وعلى الرغم من التبدُّلات الكبيرة الاقتصاديّة والثقافيّة والديمغرافيّة التي حدثتْ في لبنان وغيَّرتْ من توازنات القوى الداخليّة فيه، ورغم التبدُّلات في الأوضاع الإقليميّة المحيطة بلبنان والتحوّلات في العالم، لم يُمْكن تجاوزُ هذا الخلل البنيويّ في الديمقراطيّة اللبنانيّة. وباعتقادي سيبقى لبنان يتعثّر حتى يتحوّل العقدُ المؤسِّسُ للدولة من الطوائف إلى الأفراد، وعمليّةُ التحول هذه لا بدّ أن تكون تدريجيّة ـ وهذه هي في الحقيقة مادةُ البرنامج [المرحليّ] الوطنيّ اللبنانيّ.

لنتحدَّثْ عن دور لبنان الثقافيّ: هل ما زال لدى لبنان ما يقوله ثقافيّاً للعالم العربيّ؟ هل يحتاج دورُ لبنان هذا إلى تصوّر جديد ما دام لم يعد يَحْتكر الاتصالَ بالغرب؟

أحمد فايز الفوّاز: الدور اللبنانيّ في الثقافة العربيّة كان رائدًا وعظيمًا، وكان ذا طابع إحيائيّ. وأهميّة الدور الثقافيّ للبنان، حاضرًا ومستقبلاً، لا يأتي من باب الاتصال بالثقافة الغربيّة، مع الاعتراف بأهميّة هذا الاتصال في الماضي. أعتقد أنّ هناك قضيّتيْن يمكن للبنان أن يكون معلِّمًا ومُلْهِمًا فيهما. الأولى هي قدرة القوى الحيّة في لبنان على تجاوز عقابيلِ الحرب الأهليّة، وحالةِ الانقسام والتشرذم القائمة في المجتمع، والوصولِ إلى مجتمع الديمقراطيّة الموحّد والحيّ (وأقصد الوحدة الحيّة التي تحتوي في إطارها على التناقضات والاختلافات والتلاوين المتنوعة). إذا أَنْجز اللبنانيّون بقواهم هذا الأمرَ، فسيكون ذلك درسًا كبيرًا ونموذجًا يُحتذى من قِبل الأقطار العربيّة الأخرى التي تحتوي الكثيرَ من المشاكل الشبيهة بالمشاكل اللبنانيّة. القضيّة الثانية هي الدور اللبنانيّ في المنطقة العربيّة. في اعتقادي لا يستطيع لبنانُ الاستقالةَ من المكان ومن الدور. يستطيع اللبنانيّون أن يهاجروا إلى أربع أصقاع الأرض، لكنّ لبنان لا يستطيع ذلك. الأوضاع في المنطقة هي شروط معطاة، نغيِّرها عندما نعيها، شرطَ أن تكون قابلةً للتغيير. عندما ينعزل اللبنانيّون عن محيطهم يَفْقدون مكانتَهم التاريخيّة. عالمنا لا يسمح بالانعزال.

علي العبد الله: أرى أنّ الدور الثقافيّ اللبنانيّ الذي لا جدال فيه لم يعد يتناسب مع الأوضاع الجديدة، إذ اتّسع نطاقُ التعليم وانتشرتْ وسائلُ الإعلام وتقنيّاتُ الاتصال، الأمرُ الذي يستدعي إعادةَ نظر في طبيعة الدور الثقافيّ اللبنانيّ بالعمل على جعل لبنان مركزًا إقليميًّا للتفكير في قضايا الديمقراطيّة وحقوقِ الإنسان والمساهمةِ في تأسيس أطر عربيّة لذلك.

ميشيل كيلو: لعب لبنان دورًا فريدًا في تأسيس ثقافة العرب النهضويّة، التي مَهَّدتْ لانفصالهم عن الإمبراطوريّة العثمانيّة /

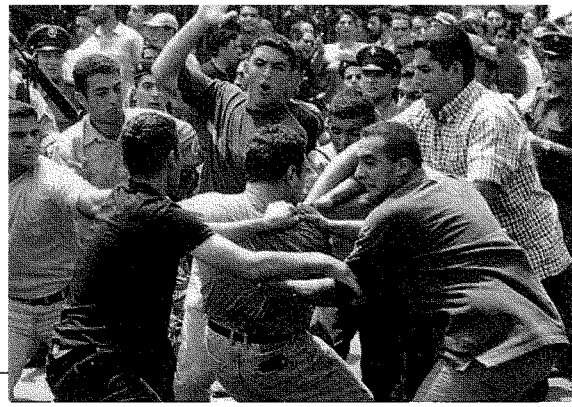

انزلقت السلطة اللبنانيّة نحو تقمّص النموذج السوريّ في الحكم، باعتماد السياسة الأمنيّة في معالجة الملفات السياسيّة والاقتصاديّة

التركيّة، وأدّت إلى تأسيس دولهم الحديثة ومجتمعاتهم المعاصرة. بعد الحرب العالميّة الثانية عامةً، وتحوُّلِ كتلة العرب الرئيسة إلى نُظُم مركزيّة، برز لبنانُ منارةً للثقافة والمعرفة والحريّة، حتى غدت بيروتُ عاصمةً ثقافيّةً وفكريّةً للوطن العربيّ، وصار العربيُّ المقطوعُ عنها مقطوعًا عن المعرفة الحديثة والفكر المعاصر. أعتقد أنّ من واجب لبنان استعادةَ هذا الدور، لصالحه ولصالحنا جميعًا، وهو مؤهّل لممارسته أكثرَ من أيّ بلد عربيّ آخر، رغم ما تعرّضَ له من مشكلات يَرْجع جزء كبير منها إلى كونه واحةَ حريّة!

هل ترَوْن أنّ هناك تقصيرًا من المثقفين الديمقراطيّين السوريّين حيال لبنان كما يُصرّ عدد من المثقفين اللبنانيّين (حين يَزْعمون أنّنا لم نهتمّ بالدفاع عن السيادة اللبنانيّة واستقلاليّة القرار اللبنانيّ...)؟ ما مَصْدر فكرة التقصير؟ وهل هذا منظور صحيح لرؤية موقف المثقفين الديمقراطيّين السوريّين من المسألة اللبنانيّة؟

علي العبد الله: في تقديري أنّ فكرة تقصير المثقفين السوريّين نَبَعَتْ من تصوُّر بعض المثقفين اللبنانيّين لنمط من إدارة الصراع يَقْضي بأن يَخُوض المثقفون السوريُّون معركةَ اللبنانيّين ضدّ السلطة السوريّة واللبنانيّة في آن واحد، وهو تصوُّرٌ تَسَرَّبَ إلى أولئك المثقفين اللبنانيّين من ممارسات السياسيّين التقليديّين اللبنانيّين الذين كانوا يعتمدون على القوى الخارجيّة في حلّ المشكلات اللبنانيّة، أو ربما صَدَرَ من قبول هؤلاء المثقفين الضمنيّ لاعتبار الشعبيْن السوريّ واللبنانيّ شعبًا واحدًا، ومن ثمّ تحميل المثقفين السوريّين ـ باعتبار سوريا الجزءَ الأكبرَ ـ مسؤوليّةَ خوض معركة المصير الواحد.

غير أنّ اعتبار الساحتين ساحةً واحدةً يقضي بتحميل المثقفين اللبنانيّين مسؤوليّةَ المشاركة من أجل قضايا الداخل السوريّ أيضًا! وهذا لم يَحْدث، الأمرُ الذي يرتِّب حصولَ تقصير من كلا الطرفيْن: المثقفين السوريّين واللبنانيّين معًا. لكنّ هذه النزعة السِّجاليّة لا تنفي وقوعَ المثقفين الديمقراطيّين السوريّين في التقصير: ذلك لأنّ طبيعة الصراع مع السلطات الشموليّة في سوريّة كانت ولا تزال تستدعي رؤيةَ الصراع بكلّ أبعاده المحليّة والخارجيّة، وتحديدَ نقاط الاشتباك التي تقود إلى احتواء السياسة الأمنيّة لصالح نظامٍ ديمقراطيّ حقيقيّ منفتح يَخْلق مناخًا وطنيّاً يفْسح المجالَ أمام الشعب والسلطة للعمل معًا لمواجهة أعداء المصير الوطنيّ والقوميّ. وهنا نستطيع القول، تفسيرًا للتقصير الذي حصل، إنّ الاتّجاه الغالب للمثقفين الديمقراطيّين السوريّين لم يكن قادرًا على رؤية الصراع بكلّ أبعاده، وعَجز عن وضع تصوُّر علميّ للصراع. ويعود ذلك إلى اعتبارات عديدة أهمُّها: ثقلُ وطأة السياسة الأمنيّة ونتائجِها المدمِّرةِ على المجتمع (والتي أفرزتْ مناخاتٍ سلبيّةً سِمَتُها الرئيسةُ اللامبالاةُ والبحثُ عن الخلاص الفرديّ)، والإرثُ العقائديّ الشموليّ، والحساباتُ الخاطئة. وهكذا وجد المثقفون الديمقراطيّون السوريُّون أنفسَهم في محرقة استَنْزفتْ طاقاتِهم ودفعتْهم إلى الغرق في الشأن الداخليّ. كما قادهم إلى ذلك العجز امتدادُ السياسة الأمنيّة إلى الساحة اللبنانيّة، وانكشافُ هشاشةِ النخبة السياسيّة اللبنانيّة: فقد كَشَفَتْ هذه النخبةُ ليس عن عجز سياسيّ فحسب، بل عن انهيار أخلاقيّ فاضح أيضًا. لقد زحفتْ على بطنها، وارتَضَتْ أن تأكل بثديْها كما يقال. ومشت بالتزلّف والمداهنة والإغواء والتحريض بعضِها على بعض، للتخلُّص من خصم محليّ وأخذِ ما في يده من مكاسب. وبَدّلتْ مواقعَها ومواقفَها مرارًا. وبالغتْ شخصيّاتُها وأحزابُها في تملّق السلطة السوريّة للحصول على مكاسب شخصيّة، من دون الالتفات أو التفكير بمصالح المواطنين وشؤونهم المعيشيّة الصعبة. بل لقد كان سلوكُهم على حساب المواطنين بالكامل. ناهيك عن انزلاق السلطة اللبنانيّة نحو تقمُّص النموذج

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (I)

السوريّ في الحكم، باعتماد السياسة الأمنيّة في معالجة الملفّات السياسيّة والاقتصاديّة. كما ارتكس كثيرٌ من المثقفين اللبنانيّين وعادوا ـ على نحوٍ غيرِ مفهوم ولا مبرَّر ـ إلى مواقعهم الطائفيّة، فاصطبغ تفكيرُهم بأمراضها، وسكتوا عن تنامي نزعة عنصريّة بين اللبنانيّين ضدّ كلّ ما هو غير لبنانيّ، وخاصةً كلّ ما هو سوريّ، إذ صار «السوري» بالنسبة لهم شيطانًا. ولم نَسْمع عن قيام السياسيّين الموالين والمعارضين والمثقفين اللبنانيّين بأيّ جهد لمقاومة هذه النزعة والحدّ من انتشارها، الأمرُ الذي جعل التحرُّكَ في الساحة اللبنانيّة بالنسبة إلى المثقفين السوريّين أشبهَ بالسير في حقلِ ألغام. وهكذا بات أيُّ نشاط أو مساهمة أو رأي في الشأن اللبنانيّ مادةً للتأويل والتوظيف.

هذا المناخ دَفَعَ بالمثقفين السوريّين إلى الزهد في أيّ تفكير أو دور لحلّ المشكلات اللبنانيّة. لذلك هبط الاهتمامُ بالشأن اللبنانيّ إلى الصفر، وانكمشت العلاقاتُ والنشاطاتُ المشتركة بين أحزاب البلديْن، وتحوّلتْ إلى علاقات فرديّة شخصيّة وفي الحدود الدنيا.

ميشيل كيلو: إذا كان المقصود بالتقصير أنّ المثقفين السوريّين لم يجعلوا لبنانَ أولويّةً أُولى لهم يروْن كلَّ شيء انطلاقًا منها، فنحن مقصِّرون! أما إذا كان المقصود بالتقصير أنّنا أَهْملنا لبنانَ، فنحن لسنا مقصِّرين، لأنّنا وَقَفْنا في حينه ضدّ تدخُّل بلدنا فيه، ودافَعْنا عن حقّه في تقرير شؤونه بنفسه، وأَعْلنّا أنّ حريّاته مَكْسبٌ لنا أيضًا، وكَتَبْنا بيانات، ووقَّعْنا عرائض، ودَبَّجنا مقالات، حَمَلتْ جميعُها وجهةَ نظرنا الصريحة حول وجوب بقائه حرّاً ومستقلاً وسيّدًا... وعربيّاً، تَجْمعه بنا وتَجْمعنا به علاقاتٌ قائمةٌ على النِّدّيّة لا الإكراه، وعلى التكافؤ لا التمييز، وعلى المساواة لا التفاوت، وعلى الحريّة لا القوة. وهناك مَنْ ذَهَبَ منّا إلى السجون على خلفيّةٍ شكّلَ لبنانُ نقطةً جوهريّةً فيها. سؤالي الآن هو: ماذا فعل مثقفو لبنان لنا؟ كم مقالةً كَتَبوا دفاعًا عنّا، وكم عريضةً وَقّعوا، وكم بيانًا أَصْدروا؟ نحن لم نقصِّرْ حتى تَرْكَبَنا عقدةُ ذَنْب تجاههم أو تجاه غيرهم من العرب. هم الذين قَصَّروا، وما زالوا مقصِّرين!

أحمد فايز الفوّاز: في البدء أقول إنّ اللّه لا يحمِّل نَفْسًا إلا وِسْعَها. وأضيف أنه لا يجوز أن نتصوّر أنّ المثقفين السوريّين يعيشون ويَعْملون في بلدٍ شروطُه مثلُ شروط فرنسا، عندما قام مثّقفوها الديمقراطيّون بحملة منظّمة ضدّ حرب فرنسا على الشعب الجزائريّ. المثقفون السوريّين، بكلّ أنواعهم، يَعْتبرون لبنان بلدًا شقيقًا. قد تكون مشاكلُ لبنان ليست واضحةً ومفهومةً عند الجميع، كذلك مشاكلُ سوريّة ليست واضحةً ومفهومةً عند جميع المثقفين السوريّين ولا عند جميع المثقفين اللبنانيّين. وللحقيقة والتاريخ أقول إنّ المثقفين الديمقراطيّين قَدَّموا الكثيرَ من التضحيات في العقديْن الأخيريْن في سوريّة. ربما كانت حصةُ لبنان المباشرة من هذه التضحيات قليلةً، لكنّها تضحياتٌ في سبيل الحريّة والديمقراطيّة، ومن ثمّ فهي للسوريّين واللبنانيّين سواءً بسواء.

يعتقد لبنانيّون كثيرون أنّ لبنان دَفَعَ ثمنَ صراعات الآخرين على أرضه، وأنّه انحكم بالصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ، وأنّه نُظِرَ إليه دائمًا من منظور عروبيّ أو فلسطينيّ أو حتى إسلاميّ. لماذا لا يُمْكن التفكيرُ بلبنان خارج هذه الإحداثيّات؟

ميشيل كيلو: لقد دفع لبنانُ ثمنَ صراعات طوائفه، التي طالما اقتتلتْ خلال القرنيْن الماضيَيْن، قبل أن تكون هناك سوريّة وإسرائيل ومقاومةٌ فلسطينيّةٌ. ثمة في لبنان عقل شائع يَزْعم أنّ اللبنانيّين يموتون ببعضهم حبّاً وولهًا، وأنّه لا مشكلات بينهم غير تلك التي يَحْملها إليهم الآخرون الذين يتصارعون ويقتتلون في بلدهم ويُجْبرونهم على دفع ثمن صراعاتهم من حياتهم. وبدلاً من

ثمّة في لبنان عقل شائع يَزْعم أنّ اللبنانيّين لا مشكلات بينهم غير تلك التي يَحملها إليهم الآخرون (اغتيال طوني فرنجيّة وعائلته)

أن يجلس اللبنانيُّون ويفكّروا بموضوعيّة ويتساءلوا: «لماذا نَذْبح بعضنا البعضَ كلَّ خمسة عشر عامًا أو عشرين عامًا وندمِّر الأخضرَ واليابسَ في بلدنا؟» نجدهم يصيحون: «الآخرون يتصارعون في بلدنا، ونحن ضحايا صراعاتهم!» ما هذا البلد الذي يَقْتتل أبناؤه كلّما خَطَر لقوّة خارجيّة أن تَدْفع بهم إلى الاقتتال؟ ولماذا يَخُوضون بدمائهم وأرواحهم صراعاتِ الآخرين على أرضهم؟

أعتقد أنّ حرب لبنان الأهليّة الأخيرة نَجَمتْ عن عوامل متشابكة، أهمُّها اعتقادُ المارونيّة السياسيّة وحلفائها أنّ هزيمة حزيران غَيَّرت الوضعَ العامَّ في المنطقة وطوت الزمنَ القوميَّ العربيَّ إلى الأبد، وأنّ تعاقُدَ ١٩٤٣ لم يعد صالحًا لأنّ تبدُّلَ توازنات المنطقة يحتِّم التخلّي عنه لصالح توازن جديد تحميه إسرائيل. ولمّا كان أصحابُ هذا التصوُّر اعتقدوا أنّ سوريّة صارت خارج أيّة حسابات إقليميّة بعد حزيران وكامب ديڤيد، وأنّها لن تجرؤ على التحرُّك لأنّ نظامها سيَسْقط إنْ حارَبَ وسيَسْقط إنْ سالَمَ، فقد ظنّوا أنّ يدهم صارت طليقةً في لبنان، يفعلون به ما يريدون، في زمنٍ جديدٍ إسرائيليِّ السمات. لم يُدركْ هؤلاء خطأهم إلا بعد فوات الأوان، عندما اكتشفوا أنّ غيرهم كان أشطر!

علي العبد الله: تفوح من هذه المقولة «دَفَعَ لبنانُ ثمنَ صراعات الآخرين على أرضه» رائحةُ الانعزاليّة والعنصريّة، ناهيك عن اللاعقلانيّة السياسيّة. ذلك لأنّها تتصور إمكانيّةَ بقاء لبنان خارج الأحداث التي تَمُور بها المنطقةُ العربيّة، وكأنْ ليس للتاريخ وللجغرافيا السياسيّة والإستراتيجيّة استحقاقاتها. فالحال أنّه لا يُمْكن أن يكون لبنان خارج المعادلة العربيّة والإقليميّة والدوليّة، وخارج الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ خاصةً، وخارج العمل من أجل الحريّة والتنمية والاستقلال الحقيقيّ. ثم إنّ هذه المقولة تتنصّل من المسؤوليّة وتُلقي بتبعاتِ ما حَصَلَ على الآخر غيرِ اللبنانيّ، وكأنْ ليس للصيغة اللبنانيّة سلبيّاتُها، أو كأنْ ليس من مترتِّبات استمرارها من دون تعديل أو تغيير إنتاجُ أضرارٍ كبيرة.

على أنّ هذا لا يسوِّغ الاستنتاجَ غيرَ الأخلاقيّ بقبول استباحة السيادة والمصالح والحقوق اللبنانيّة. إنّ النظر إلى لبنان في إطار المعادلة العربيّة الإقليميّة الدوليّة يجب ألاّ يَقُود إلى الافتئات على الكيان اللبنانيّ، بل يجب أن تنال المصالحُ اللبنانيّةُ اهتمامًا، وألاّ يغريَ ضعفُ لبنان أحدًا بالقفز على استقلاله أو سيادته أو مصالح مواطنيه.

أحمد فايز الفوّار: الحرب في لبنان هي أولاً وقبل كلّ شيء حربٌ بين اللبنانيّين. فإذا قلنا إنّها حربُ الآخرين نكون، أولاً، قد هربنا إلى الأمام وتجاوَزْنا الاختلالاتِ الداخليّةَ التي أدّت إلى نشوب الحرب الأهليّة، التي تدخّلتْ فيها أطرافٌ مختلفةٌ من خارج لبنان لتَقُوم هي الأخرى بحربها فوق الأرض اللبنانيّة مستخدمةً اللبنانيّين أدواتٍ لها. ونكون، ثانيًا، قد تجاوزنا حقيقةَ أنّ الأطراف اللبنانيّة المتحاربة قد بحثتْ بدورها عن أطراف خارجيّة عربيّة وغير عربيّة للاستقواء بها واستجرارِ الأموال والسلاح منها؛ بل نشأ في لبنان أمراءُ حرب وتجّارُ سلاح ومرتزقةٌ مصلحتُهم استمرارُ النزاع.

وتهمّني هذه القضيّة من جهة تأثيرها على المستقبل. ففي لبنان الآن توجد تيّاراتٌ سياسيّة لديها حنينٌ إلى الماضي الذي مضى وانقضى ولم يعد من الممكن بعثُ الروح فيه. ولا بأس أن يكون هناك حنينٌ إلى الماضي؛ أمّا أن يتحوّل هذا الحنينُ إلى برنامج سياسيّ لحركات سياسيّة ونضالات عمليّة لإعادة بناء هياكل الماضي، فهنا الغلط. كانت الحرب الأهليّة إعلانًا عن أنّ المجتمع لم ينضجْ بعدُ لإنجاز مهمةِ بناءِ دولةِ كلِّ المواطنين. واليوم لا يمكن للبنان أن يبدأ بالتعافي من غير اتفاق واسع بين مكوِّنات الوطن اللبنانيّ على برنامج بناء الدولة الديمقراطيّة الحديثة. ومن خلال

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (I)

هذا الاتفاق يصبح من الممكن حلُّ المشاكل اللبنانيّة، أو على الأقلّ تحديدُ هذه المشاكل والبدءُ بالتغلّب عليها. هذا أولاً. وثانيًا، لا يُمْكن معالجة أوضاع لبنان ومشاكله بمعزلٍ عن محيط لبنان ومشاكل المنطقة التي يوجد فيها لبنان، وخصوصًا أوضاع الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ.

كيف تَنْظرون إلى تطوّر العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة في إطار التغيّرات الإقليميّة المتوقَّعة؟ هل سنَشْهد تغيُّرًا للدور السوريّ في لبنان؟ كيف ستؤثّر التغيّراتُ العراقيّة والإسرائيليّة ـ الفلسطينيّة في تلك العلاقات؟

أحمد فايز الفوّاز: أكرِّر القولَ إنّ العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة ذاتُ مسار معقّد، وهي بنتُ تاريخ طويل سابق على تكوُّن الكيانيْن والدولتيْن. وهي تَعكس أيضًا، من خلال مسارها، تأثيرَ الصراع العربيّ ـ الإسرائيليّ. لكنْ أعتقد أنّ فشل كلا المجتمعيْن في تأسيس الدولة الديمقراطيّة الحديثة، أو دولةِ كلّ المواطنين، هو الخلفيّةُ التي كانت تغذّي المشاكلَ، أو تعقّدها، أو تَحُول دون حلّها حلاً صحيحًا. في سوريّة سارت الأمورُ بخلاف لبنان: ففي مرحلة أُولى بعد الاستقلال، أيْ بين عاميْ ١٩٤٦ و١٩٦٣، تناوب على البلاد الحكمُ العسكريّ والحكمُ الديمقراطيّ. وبعد ١٩٦٣ بدأ نمط آخر من التطور هو الدولة الشموليّة. النمط اللبنانيّ الديمقراطيّ المشوَّه والنمطُ السوريّ تعبيران عن فشل المجتمعيْن في حلّ مشكلة الانتقال من العالم القديم إلى العالم الراهن، أو عن عدم نضوجهما لمواجهةِ مشاكلِ تطورهما. فبقيت الدولة، هنا وهناك، دولةَ غزوِ السلطة والغلبة والعصبيّة (حسب ابن خلدون).

التدخُّل السوريّ في لبنان قديم، منذ الاستقلال، وهو تعبير عن القوة النسبيّة للدولة السوريّة (في لبنان كان هناك مَنْ يتباهى بالضعف ويَعْتبر أنّ «قوةَ لبنان في ضعفه!»). لكنْ بعد ١٩٧٦ أخذ الوجودُ السوريُّ شكلَ وجود عسكريّ أيضًا له علاقةٌ بالوضع في المنطقة، وله علاقةٌ أيضًا بالحرب الأهليّة التي كانت لا تزال في بداياتها. هناك أيضًا وجود شعبيّ سوريّ في لبنان، ازداد في السنوات الأخيرة بسبب تفاقم الصعوبات الاقتصاديّة. هناك مئاتُ الألوف من العمّال السوريّين، وهم فلاّحون بلا أرض، أو بأرضٍ إنتاجُها لا يؤمِّن لهم وسائلَ كافيةً للعيش. وما كان يُمْكن أن يَعْملوا في لبنان لولا حاجةُ لبنان إليهم، ولولا استفادةُ أرباب العمل اللبنانيّين من تدنّي أجورهم ونقصِ حقوقهم، وإنِ استغلّتْ بعضُ الأوساط هذا الوجود لإثارة حساسيّات اللبنانيّين ضد السوريّين. حتى الوجودُ العسكريُّ، في حدّ ذاته، ليس من الضروريّ أن يشكّل إساءةً إنْ نُظِّمتْ أمورُه؛ فأكثرُ الدول الأوربيّة مثلاً فيها قواتٌ عسكريّةٌ أجنبيّة. المشكلة ليست هنا، بل في الدور الوصائيّ الذي تمارسه مراكزُ سوريّةٌ معيّنة، وهو في الحقيقة الدورُ الوصائيُّ ذاتُه الذي تمارسه مراكزُ مشابهةٌ في داخل سوريّة.

الأحداث الجارية في المنطقة ستكون عميقةَ التأثير في بلدانها، بما في ذلك سوريّة ولبنان. من الصعب التنبؤُ بما سوف يجري، لكنْ سيتغيَّر الكثيرُ ممّا هو قائم. وأنْ تترتَّب العلاقاتُ بالاتفاق بين اللبنانيّين والسوريّين، من دون تدخُّلٍ مِنْ غيرهم، أفضلُ من أن تأتي أحداثٌ لا سلطانَ لنا عليها ترتِّبُ علاقاتِنا بما يعارِضُ مصالحَنا المشتركة ويوافق مصالحَ قوًى خارجيّة. الدور السوريّ في لبنان مُقْبل حتمًا على التغيُّر؛ فمن الأفضل أن يحدِّد السوريُّون واللبنانيُّون هذا التغيُّر انطلاقًا من احترام سيادة لبنان قبل كلّ شيء، ومن الأخوّة، ومن المصالح المشتركة، وبعيدًا عن التحكُّم والوصاية. ومن الأفضل أن يحدِّدوا التغييرَ والوقتُ مناسبٌ وتحت تصرُّفهم، لأنّه لن يبقى كذلك. حتى إذا تَرَكْنا جانبًا ما يوحِّدنا، وهو كثير، فنحن جيران على الأقلّ، وسوف نبقى جنبًا إلى جنب إلى ما شاء الله. أنا أؤْمن بانتصار الديمقراطيّة. وأتمنّى أن يضمّ اللبنانيُّون جهودَهم ليسيروا نحو بناء لبنان ديمقراطيّ سيكون

العمّال السوريّون ما كانوا ليعملون في لبنان لولا حاجته إليهم، ولولا استفادة أرباب العمل اللبنانيّين من تدنّي أجورهم

متآخيًا مع سوريّة ديمقراطيّة، إذ لا يُمْكن وضعُ السدود بين ما وحّده التاريخُ والجغرافيا، وما ينبغي للآمال والآلام المشتركة أن تقيمه من روابط.

علي العبد الله: تسود التحليلاتِ الرائجةَ في الساحة العربيّة نغمةٌ حول تغيير الخرائط وفرضِ سايكس ـ بيكو جديدة. أنا لا أميل إلى هذه القراءة، بل أعتقد أنّ تغيير الخرائط لا يلبّي مصلحةً لقوى محليّة او إقليميّة أو دوليّة، لما سيُشيعه من عدم استقرار ومن استفزاز لقوى محليّة ودوليّة ستتّجه لمقاومته. هناك مسافة شاسعة بين تغيير الخرائط من جهة، واستبدالِ تكتيكِ الانقلاب على القصر (المدرسة الأمريكيّة) بالانقلاب داخل القصر (المدرسة البريطانيّة) من جهة ثانية. أنا أرجّح عدمَ التغيير في الخرائط، واحتمالَ التغيير في النُّظُم؛ وهنا سيَلْعب كلُّ نظام أوراقَه للحفاظ على وجوده ودوره السياسيّ. وقناعتي أنّ المعادلات الإقليميّة والدوليّة الراهنة لن تؤثّر سلبًا على الدور السوريّ في لبنان، بل ستَتْرك له هامشًا واسعًا للتحرُّك. ودليلُ ذلك فرقعةُ تجمُّع «قرنة شهوان،» وتنصُّلُ غبطة البطريرك صفير من نزعة التطرّف الماروني التي بَرَزَتْ في مؤتمر لوس أنجلوس، وحديثُ السفير الأمريكيّ في دمشق للتلفزيون السوريّ عن بلاد الشام ودورِ سوريّة فيه. لذا لن تَشْهد العلاقاتُ السوريّة ـ اللبنانيّة تغيُّرًا دراميّاً، بل ستَشْهد «استقرارًا واستمرارًا» مع تحسُّنٍ في الأدوار والأساليب.

ميشيل كيلو: لبنان فخٌّ مخيفٌ بالنسبة إلى سوريّة، التي تديره في إطارٍ إقليميّ ودوليّ معقّد ومزاجيّ يمكن أن يتغيّر بعد السلام مع العدوّ أو ضِمْنَ تحوّلات إقليميّة كالّتي نعيشها اليوم، بحيث يقفز اللاعبون الأساسيّون إلى المنصّة ليزيحوا سوريّة إلى ما وراء الكواليس، مع الثمن الباهظ الذي سيترتّب على ذلك. لبنان فخّ، أسأل اللهَ السترَ وحسنَ العاقبة!

كمثقفين ديمقراطيّين سوريّين، ماذا نتوقّع من زملائنا اللبنانيّين؟ وماذا نَطْلب منهم؟

علي العبد الله: يجب أن نوسّع نطاق السؤال ليَشْمل السلطةَ والمعارضةَ والموالين والمثقفين. فالسلطة اللبنانيّة مطالبةٌ بالعودة عن الديمقراطيّة المصنوعة على المقاس، وبالسماح بوجود معارضة، والتوقُّفِ عن الانزلاق نحو السياسة الأمنيّة، والعملِ من أجل الاندماج الوطنيّ وبناءِ دولة حديثة. وأما المعارضة اللبنانيّة فمطالبةٌ بالكفّ عن العويل والصراخ والبحث عن حماية خارجيّة، وبالجلوس إلى طاولة الحوار الداخليّ والعربيّ بعقل مفتوح للبحث عن مَخْرج للأزمات. وأما الموالون فمطالبون بالكفّ عن النفاق السياسيّ، والعملِ بدلالة مصلحة الوطن والمواطن. وأخيرًا فإنّ المثقفين مطالبون بالبحث عن حلّ داخلَ المعادلة المحليّة والعربيّة لا خارجها، والعملِ مع الآخرين من أجل تغيير ديمقراطيّ حقيقيّ؛ فالمتوقَّعُ منهم هو المساهمةُ في معالجة المشكلات، وحلِّها بعيدًا عن الانعزاليّة والعزلة، وبالتحرر من عقدة الاستعلاء والشعور بالتميّز والامتياز.

ميشيل كيلو: أطالب زملائي اللبنانيّين بأشياء كثيرة، منها امتلاكُ مشروعٍ ديموقراطيّ لبلدهم يصل بحريّاتهم إلى إطار سياسيّ ومجتمعيّ يَكْسر حلقةَ الحروب الأهليّة بكَسْر الطائفيّة كنظام. ومنها تطويرُ منظورٍ وطنيٍّ عامّ يضع العلاقات اللبنانيّة ـ السوريّة خارج إطارها الأمنيّ الحاكم، فيعمّق دورَها في التنمية الديموقراطيّة والسياسيّة الحرة للبلديْن، ويعزّزها في حاضنةٍ جديدةٍ تبدّل وظيفةَ القوميّة الراهنة ـ وهي استبدادُ قويٍّ بضعيف، وكبيرٍ بصغيرٍ باسم الأمة العربيّة الغائبة ـ وتُحِلُّ محلَّها مفهومًا آخرَ يجعل القوميّةَ نموّاً مشتركًا ومتوازنًا ومتكافئًا وحرّاً ومستقلاً للجميع، يقوّي دولَهم ومجتمعاتهم.

المثقفون اللبنانيّون مطالبون أيضًا بتعزيز دور بلدهم الثقافيّ كبلد يجب أن يَلْعب دورًا رياديّاً في أمة عربيّة جديدة، ثقافيّةٍ

مستقبل العلاقات السوريّة ـ اللبنانيّة (I)

أساسًا. وأتمنّى عليهم أن يشرّفونا بزيارات ليتعرّفوا خلالها على سوريّة، ويكتشفوا أنّ فيها شعبًا كغيره من شعوب الدنيا، ليس صحيحًا جَمْعُهُ تحت مصطلح «السوري» الذي أَطْلقه «الفيلسوفُ» الراحل بشير الجميّل؛ وليس صحيحًا الاعتقادُ أنّ «كلّ فردٍ فيه مخابرات،» كما قال رئيسُ تحرير جريدة عروبيّة جدّاً في سياقِ تحذيرِ أصدقائي اللبنانيّين منّي؛ وليس صحيحًا أنّ طبيعتَه تَدْفع به دفعًا إلى العنف والقسوة والغدر والطمع والكذب والتخلُّف والميل إلى الاستبداد والفصام... إلخ كما يَعْتقد عددٌ كبيرٌ من الإخوة اللبنانيّين، بينهم عددٌ لا يُستهان بهم من المثقفين!

أخيرًا، أتمنّى أن يخفّف بعضُ اللبنانيّين تملُّقَهم، المخجلَ والزائدَ عن اللزوم، الذي يُحْرج كثيرًا منافقي سوريّة ويُفْقدهم الأملَ في اللحاق بشخصٍ كناصر قنديل أو كإيلي الفرزلي. فهذا الأخير رأى مؤخّرًا، في برنامج «أكثر من رأي» على قناة الجزيرة، حتميّةَ انضمام لبنان إلى «مشروع نهضويّ عروبيّ مشرقيّ تقوده سوريّة،» ثم أعْلن في نَفَسٍ واحدٍ أنّ لبنان رأى ما فعلتْه الحركةُ الصهيونيّةُ في فلسطين فقرّر منعَ توطين الفلسطينيّين فيه (مشروع نهضويّ عروبيّ مشرقيّ تقوده سوريّة ضد الحركة الصهيونيّة الفلسطينيّة في لبنان!). هؤلاء المتملّقون وأمثالُهم لا يحبّون سوريّة، ولو كانوا يحبُّونها لأَوْقَفوا تملُّقَهم، ولأَقْلعوا عن توريطها في «مشاريع نهضويّة» وظيفتُها الوحيدة إبقاؤها غافلةً ريثما تَحِين ساعةُ الحساب!

أحمد فايز الفوّاز: حالُ الحريّات في لبنان أفضلُ من حالها عندنا. حريّة الحركة والنشاط والمبادرة متاحةٌ في لبنان أكثرَ من سوريّة. فلماذا لا يبادر الديموقراطيّون اللبنانيّون ويهتمُّون بما هو مشترك بين السوريّين واللبنانيّين، مثلما كان الأمرُ «أيامَ زمان،» أيامَ الأحزابِ المشتركة، والعملِ الفكريّ المشترك، والنضالِ المشترك؟ أرجو أن لا يُفهم من هذا الكلام الدعوةُ إلى إحياء الماضي، بل الاستفادة منه. إنّ الكرة هي في ملعب اللبنانيّين أكثرَ ممّا هي في ملعب السوريّين!

أحمد فايز الفوّاز

كاتب وطبيب وناشط ديموقراطيّ.

ميشيل كيلو

كاتب ومترجم معروف. من مؤسّسي لجان إحياء المجتمع المدنيّ.

علي العبد الله

كاتب وناشط سوريّ. رئيس سابق للقسم السياسيّ في مركز التخطيط الفلسطينيّ التابع لمنظّمة التحرير.

ياسين الحاج صالح

أحد معدّي هذا الملف. كاتب ومترجم سوريّ.